

Distr.: General
18 July 2001
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة
الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه
٢٠-٩ تموز/يوليه ٢٠٠١

رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم
المتحدة إلى رئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة
الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

أنشرف بأن أحيل إليكم طيه نص رسالة موجهة إلى السيد كوفي عنان، الأمين العام
للأمم المتحدة، من السيد ميشال روكار، أحد رئيسي فريق الشخصيات البارزة (انظر المرفق
الأول)، وتقرير الرؤساء المتعلق باجتماع بين الفريق وصانعي الأسلحة المعقود في باريس في
٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (انظر المرفق الثاني).

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها من وثائق
المؤتمر.

(توقيع) السيد مختار أوان

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ الموجهة من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

[الأصل: بالانكليزية]

إشارة إلى رسالتي المؤرختين ٧ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠١، لي الشرف العظيم والخطوة الفريدة أن أعرض على أنظاركم تقرير الرؤساء عن "مأدبة غداء مع رجال صناعة الأسلحة" أقيمت في باريس في ٢٦ حزيران/يونيه. وأتمس منكم أن تحيلوا تقرير الرؤساء إلى رئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه المزمع عقده في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، لتعميمه بوصفه وثيقة من وثائق المؤتمر. وستحظى كل مساعدة تقدمونها بهذا الشأن بكامل التقدير.

ففي اجتماع باريس لصانعي الأسلحة الصغيرة، وجمعيات تجارة الأسلحة، وممثلي الاتحاد الروسي وفرنسا وكندا ونيجيريا والولايات المتحدة، مع السفير كاميو ريس (كولومبيا)، الرئيس المعين للمؤتمر، التزم صانعو الأسلحة بأن يحددوا معايير لوضع علامة على الأسلحة الصغيرة وتعقبها، والتزموا كذلك بمواصلة دعم وتعزيز جهود مكافحة عمليات نقل الأسلحة الصغيرة التي من شأنها أن تنتهك حقوق الإنسان، والالتزامات الناشئة عن المعاهدات الدولية، وما يقرره مجلس الأمن بالأمم المتحدة من حظر، والقانون الدولي أو التي يمكن أن تستعمل في الإبادة الجماعية أو أعمال العدوان غير المشروعة، أو الأعمال الإجرامية أو في التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وهذه الجهود التي تبذلها دوائر الصناعة على أساس طوعي وفي إطار التنظيم الذاتي، ستعمل، من خلال تعزيزها الكبير للشفافية والمساءلة في إنتاج الأسلحة الصغيرة ونقلها، على الحد من مخاطر التسرب والتحويل من الاتجار المشروع إلى الاتجار غير المشروع. وكما ذكرت في تقرير الألفية من أنه "ينبغي إخضاع هذه الأسلحة لسيطرة الدول وإخضاع الدول للمساءلة عن تحويلها إلى غيرها"، فإن دوائر الصناعة على استعداد لتسهيل إقامة الشراكات والتعاون مع الموردين والجهات المتلقية للأسلحة والدول والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي ودوائر الصناعة.

وينبغي اعتبار هذا الحوار الإيجابي الخالي من كل مواجهة، إسهاما في حل المسائل التي سينظر فيها المؤتمر.

وإني أشاطر صانعي الأسلحة رأيهم القائل بأن "عقد اجتماع معكم سيكون مفيدا للغاية في حل المسائل الرئيسية التي يدور حولها مؤتمر تموز/يوليه". وبالتالي، فإنه يسرني أن أحيل إليكم طلب صانعي الأسلحة الاجتماع بكم في أول فرصة ممكنة، وهو طلب يحظى بتأييدي الكامل. كما يسرني أن أبلغكم بأن السفير ريس يرى هذا الطلب بعين الرضى.

وأود أن أشكركم على رسالتكم المشجعة المؤرخة ٥ حزيران/يونيه. وسيظل دعمكم المتواصل لحملة الدعوة والإعلام المتكاملة التي يقوم بها فريق الشخصيات البارزة لدعم المؤتمر إسهاما أساسيا في جهودنا المشتركة الرامية إلى إقامة توازن دقيق بشأن نطاق المؤتمر وجوهر أعماله، وهو توازن أساسي لإنجاح المؤتمر.

وأشكركم لترتيبكم عقد اجتماع لفريق الشخصيات البارزة في المقر من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه. ونأسف لكون برنامج عملكم الحافل يحتم عليكم التغيب عن نيويورك في تلك الفترة، ونأمل أن تبلغونا بكل تغيير في برنامج عملكم يتيح لكم الاجتماع بالفريق ككل.
(توقيع) ميشال روكار

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ الموجهة من الممثل الدائم لمالي إلى رئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

[الأصل: بالانكليزية]

تقرير الرئيس

التنظيم الذاتي الذي تقوم به دوائر صناعة الأسلحة وجهدها الرامي إلى القضاء على الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة

موجز

في مأدبة غداء أقيمت في باريس، في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، على شرف رجال صناعة الأسلحة الصغيرة، وجمعيات تجارة الأسلحة ومسؤولي الحكومات الوطنية وأعضاء المجتمع الدولي، تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة قيام دوائر الصناعة بالعمل بفعالية من أجل وضع نظام طوعي للتنظيم الذاتي. وسيكون هذا النظام إسهاماً من دوائر الصناعة في القضاء على الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة خارج إطار المراقبة التنظيمية التي تقوم بها الدول الشرعية.

وسيعرض رجال الصناعة، فيما بينهم، معايير لوضع علامة على الأسلحة الصغيرة وتعقبها، وأعربوا عن دعمهم واعتزامهم تعزيز جهود مكافحة عمليات نقل الأسلحة الصغيرة التي من شأنها أن تنتهك حقوق الإنسان، والالتزامات الناشئة عن المعاهدات الدولية، وما يقرره مجلس الأمن بالأمم المتحدة من حظر، والقانون الدولي أو التي يمكن أن تستعمل في الإبادة الجماعية أو أعمال العدوان غير المشروعة، أو الأعمال الإجرامية أو في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الشرعية.

وستعتبر جهود دوائر صناعة الأسلحة إسهاماً في حل المسائل التي سينظر فيها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والمزمع عقده في نيويورك من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه.

إقامة "مأدبة الغداء"

عقد اجتماع باريس، أو "مأدبة غداء" في ٢٦ حزيران/يونيه تحت إشراف فريق الشخصيات البارزة، مع السيد ميشال روكار، رئيس وزراء فرنسا السابق، والسيد ألفا عمر كوناري، رئيس جمهورية مالي، بصفتها رئيسين. وترأس مأدبة الغداء رئيس الوزراء السابق

روكار و س. إدوارد راو، رئيس الفريق الاستشاري لصانعي الأسلحة. وحضر السيد كاميو ريس (كولومبيا) مآدبة الغذاء بصفته ضيفاً. وكان من بين المشاركين ممثلو الشركات الكبرى لصناعة الأسلحة النارية/الأسلحة الصغيرة، وجمعيات تجارة الأسلحة وأعضاء فريق الشخصيات البارزة. وحضر الاجتماع بصفة مراقب ممثلو حكومات وطنية.

وتلا ميشال روكار رسالة تلقاها من الرئيس ألفا عمر كوناري، يعرب فيها عن ترحيبه وتأييده للحوار مع دوائر صناعة الأسلحة تحت رعاية فريق الشخصيات البارزة.

والغرض من مآدبة الغذاء هو مناقشة إمكانية بذل دوائر الصناعة لجهد طوعي للتنظيم من أجل القضاء على الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة خارج إطار المراقبة التنظيمية التي تقوم بها الدول الشرعية، واستجابة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والمزمع عقده في تموز/يوليه.

وشجب المشاركون الأثر الذي يترتب على الانتشار غير المشروع والمفرط للأسلحة الصغيرة على المدنيين من الناحية الإنسانية في كل مناطق العالم النامي. واستكشفت مآدبة الغذاء التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها في مجال وضع العلامات على الأسلحة الصغيرة، وحفظ سجلاتها وتعقبها؛ ومجال السمسرة وقواعد النقل بموجب القانون الدولي.

التنظيم الذاتي وصناعة الأسلحة النارية/الأسلحة الصغيرة

لدوائر صناعة الأسلحة النارية/الأسلحة الصغيرة تاريخ في جهود التنظيم الذاتي. فقد فرضت الشركات الأمريكية أنظمتها الخاصة منذ ١٩٢٦ عندما أنشأت، بناء على طلب الكونغرس الأمريكي، معهد صانعي الأسلحة الرياضية والذخيرة. وللدوائر الصناعية الأوروبية تجربة في العمل المباشر في الساحة الدولية عن طريق اللجنة الدولية الدائمة المؤلفة من ١٣ دولة والمعنية باختبار الأسلحة الصغيرة، والتي تضع معايير للصناعة والسلامة، على غرار المعهد.

ويلاحظ أيضاً أن هذه الأمور تنطوي على مسائل تتعلق بالسيادة، وحق تقرير المصير وحقوق المواطنين بموجب الدساتير الوطنية. ولا ينبغي اتخاذ أي إجراءات للنيل من هذه المفاهيم الهامة.

وأنشأ صانعو الأسلحة النارية وجمعيات تجارة الأسلحة مؤخرًا فريقًا استشاريًا لصانعي الأسلحة النارية لمعالجة مسائل التنظيم على الصعيد الدولي. ويرأس الفريق السيد س. إدوارد راو من شركة ستورم روجر، بالولايات المتحدة الأمريكية. وتتعقد هذه المنظمة سلسلة حلقات عمل لمعالجة مسائل وضع العلامات والتنظيم الدولي للأسلحة النارية:

”الجوانب التقنية والصناعية لوضع العلامات على الأسلحة النارية في سياق جهود التنظيم التي تقوم بها الأمم المتحدة“

٣٠ أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

بريسيا، إيطاليا

”وضع العلامات على الأسلحة النارية: المعايير النموذجية والشفرات الموحدة للأرقام التسلسلية“

٢٢-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

Grand Hotel Smeraldo Beach

Baia Sardinia (Olbia), Sardinia, Italy

ذكر السيد راو في رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو موجهة إلى السيد روكار ”أن من الممكن في رأينا الشروع في جهد للتنظيم الذاتي بالاستناد إلى التوصيات المتعلقة بوضع علامة على الأسلحة النارية، وحفظ سجلاتها وتعقبها، والواردة في تقريرنا المعنون: وضع العلامات على الأسلحة النارية: المعايير النموذجية والشفرات الموحدة للأرقام التسلسلية. كما يمكن النظر في الأمور الأخرى التي تستطيع دوائر الصناعة أن تؤثر عليها فعلا. وفي هذه السياق، قدم فريق الشخصيات البارزة مذكرتين لهما صلة وثيقة بالموضوع مؤرختين ٥ و ١٤ أيار/مايو. وتدعو هاتان المذكرتان دوائر الصناعة إلى تجاوز مسألة وضع العلامات، والنظر في مسائل عامة من قبيل معايير النقل.

نظام للتنظيم الذاتي

اتفقت الآراء على أن يضع رجال الصناعة نظاما للتنظيم الذاتي في مجال الأسلحة الصغيرة سيتأتى بموجبه تعقبها عن طريق وضع علامات عليها وإقامة آلية متفق عليها لتبادل المعلومات، تشمل ما يلي:

- ١ - توضع علامة على جميع الأسلحة الصغيرة عند صنعها. وكحد أدنى، ينبغي أن تكون العلامة مما يسهل التعرف عليه وأن تشمل بلد الصنع، واسم الصانع، ورقما تسلسليا واحدا. وتوضع جميع العلامات بطريقة تتيح استرجاعها.
- ٢ - يضع جميع صانعي الأسلحة إجراءات للمراقبة لتفادي تكرار (تطابق) العلامات الموضوعة على الأسلحة النارية.

- ٣ - يضع جميع صانعي الأسلحة إجراءات تحفظ بها سجلات العلامات المطبقة على الأسلحة النارية وذلك لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات على النحو المنصوص عليه في بروتوكول الأسلحة النارية.
- ٤ - يضع جميع صانعي الأسلحة إجراءات للاستجابة بأسرع ما يمكن لكل طلب تقدمه وكالة مختصة لإنفاذ القانون يرمي إلى الحصول على معلومات للتعقب، على أن تتم الاستجابة في موعد لا يتعدى ٧٢ ساعة من تسلم الطلب، مع إيلاء الاعتبار اللازم للصعوبات التقنية التي يصادفها صغار صانعي الأسلحة في ضمان تقديم الردود في الوقت المناسب.
- ٥ - يتبادل جميع صانعي الأسلحة معلومات في موعد أقصاه (التاريخ) بشأن نظم وضع العلامات المستخدمة في صنع و/أو استيراد الأسلحة الصغيرة.
- ٦ - يتيح جميع صانعي الأسلحة للعموم معلومات عن صنع الأسلحة ووضع علامات عليها ونقل الأسلحة الصغيرة وشرائها.

مسائل أخرى

ويرى صانعو الأسلحة أيضا الحاجة الماسة إلى النظر في مسائل تتجاوز وضع العلامات على الأسلحة وتعقبها.

وسينظر صانعو الأسلحة في المعايير التشريعية الدولية للترخيص بعمليات نقل الأسلحة الصغيرة على الصعيد الدولي حتى لا تنتهك عمليات النقل تلك الالتزامات القائمة الواقعة على عاتق الدول بموجب القانون الدولي. ويمكن أن تشمل هذه الالتزامات ما يلي:

- ١ - الالتزامات الناشئة بموجب قرارات مجلس الأمن بالأمم المتحدة؛
- ٢ - الالتزامات الناشئة بموجب المعاهدات الدولية الملزمة للأطراف المتعاقدة؛
- ٣ - نقل الأسلحة الصغيرة التي يحظر القانون الدولي استخدامها لأنها غير قادرة على التمييز بين المقاتلين والمدنيين أو التي تتسبب في ضرر زائد أو معاناة غير ضرورية؛
- ٤ - الالتزامات الناشئة بموجب القانون الدولي العرفي.

ويعارض صانعو الأسلحة عمليات النقل الدولي للأسلحة الصغيرة في ظروف يكون فيها احتمال راجح لاستخدام تلك الأسلحة في ارتكاب الأفعال التالية أو التأثير عليها سلبا:

- ١ - أعمال العدوان؛ والتدخل غير المشروع في الشؤون الداخلية لدولة شرعية؛

- ٢ - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛
- ٣ - انتهاكات القانون الدولي الساري على النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية؛
- ٤ - أعمال الإبادة الجماعية؛
- ٥ - ارتكاب جرائم عنيفة.

خاتمة

يرحب المشاركون بالمبادرة التي اتخذها فريق الشخصيات البارزة بالتشاور مع الدول والمنظمات غير الحكومية ودوائر الصناعة ويؤيدون مواصلة الحوار خلال المؤتمر وفي إطار متابعة المؤتمر.

وستحال آراء صانعي الأسلحة بشأن الجهد الطوعي لدوائر الصناعة الرامي إلى التنظيم الذاتي وبشأن المسائل الأخرى إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى المؤتمر عن طريق المساعي الحميدة لرئيس الوزراء الفرنسي السابق ميشال روكار.

س. إدوارد راو

الرئيس،

الفريق الاستشاري

لصانعي الأسلحة

ميشال روكار

الرئيس،

لجنة العمل والشؤون الاجتماعية

البرلمان الأوروبي